اللاجئون الفلسطينيون من سوريا ورحلة المعاناة في الدول الأخرى

خالد احمد احمد موسي

الملخص:

عاش اللاجئون الفلسطينيون في سوريا نكبة لم يعاصروها من قبل، فالمجتمع السوري الذي آوى أباءهم وأجدادهم واندمجوا فيه حتي أصبحوا جزءا هاما من مكوناته، فجأة تبددت أحلامهم وانقلبت حياتهم وعاشوا أزمة طاحنة وأوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة اضطرتهم الي النزوح والهجرة للدول والبلدان المجاورة كلبنان والأردن ودول أخري كمصر وقطاع غزة وأوروبا ليبدأوا حياة جديدة ومعاناة أخرى وواقع جديد بآماله وألأمه.

Abstract:

The Palestinian refugees in Syria have lived Nakba which they didn't expect before, The Syrian society, who hugged their parents and grandparents and have incubated in it until they became an important part of it,Suddenly their dreams destroyed and their lives turned over and lived severe crisis and difficult social and economic conditions .

They were forced to flee and emigrate to neighboring countries such as Lebanon, Jordan and other countries such as the Gaza Strip and Europe to begin a new life with further suffering and more painful.

المقدمة:

لا تنفصل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا عن معاناة إخوانهم السوريين الذين باتوا يمثلون أكبر مأساة إنسانية في العصر الحديث، بعد أن مثلها الفلسطينيون بداية القرن الماضي، فبعد أن طال العنف وسيلان أنهار الدم كافة أرجاء سوريا دون استثناء، وبعد أن وصلت حمامات الدم إلى المخيمات الفلسطينية المتاخمة والملاصقة، في كثير من الحالات، للأحياء السورية، وبعد أن تحولت المخيمات الفلسطينية إلى ملاذات آمنة للهاربين من دائرة العنف الطاحنة، ها هو اللاجئ الفلسطيني يجد نفسه مهجّراً مرة أخرى مع مستضيفه السوري، في أكثر من بلد مجاور، مع تضاعف حجم معاناته في ظل ضآلة خياراته وتحكم ظروف سياسية وإغاثية خاصة به في الدول التي نزح إليها.

وفيما تتولى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مهمة الإشراف على إغاثة الشعب السوري اللاجئ في دول الجوار، تضطلع وكالة (الأونروا) بهذه المهمة بحكم قوانين الأمم المتحدة المنشئة لها، وهي وكالة لا تتمتع بتمويل كبير، وتعاني أصلاً من ضعف الموارد ونضوب التمويل في العديد من الدول التي تنشط فيها.

تحاول هذه الورقة الوقوف على معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا منذ بداية الأزمة السورية، قبل أن يضطر لاحقاً إلى مغادرتها لاجئاً في دول الجوار، شأنه شأن مضيفه السوري، والجهات المنوط بها التخفيف من آثار هذه المعاناة، وتعامل الدول المضيفة معهم، وتقييم الدور المنوط بوكالة الأونروا بالذات في هذه المأساة الفلسطينية الجديدة، دون أن ينفي ذلك المسؤولية عن جهات أخرى عليها الاضطلاع بواجبها الإنساني والوطني تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

تعتبر حالة النزوح التي عاشها الفلسطينيون في سوريا منذ العام ١٩٤٨ بأنها حالة مأساوية، فبعد حوالي ما يزيد عن ثلثي قرن من الاستقرار والاندماج في المجتمع السوري، لم تفلح كل محاولات الناي بالنفس من حماية مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وتخوف الفلسطينيين حول مصيرهم ودفع فاتورة ما يحصل

في سوريا ضل يلاحقهم، رغم كل المحاولات لوقوفهم علي الحياد، وقناعاتهم من خلال تجاربهم الماضية وفي ظل أزمات الدول العربية التي لجؤا إليها.

هذه الحالة المأساوية عاشها الفلسطينيون ولكن هذه المرة بأجيال جديدة ، لم تكن تواكب نكبتهم الأولي عام ١٩٤٨، ولكنها اليوم بقسوة، والمواقف ليس فيها تعاطف كالسابق، ولكنهم أيضا بجانب إخوانهم السوريين .

انعكست آثار الأزمة علي اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وكانت لها آثار سلبية حيث دمرت حياتهم التي بدءوها، فحياتهم في سوريا كانت أفضل وضعا من دول الجوار التي تستضيف لاجئين فلسطينيين، فلم يكن لديهم مشاكل وهذه سياسات الحكومات السورية المتعاقبة، ونتيجة هذه الأزمة حصلت لهم نكبة قصريه وترك اللاجئون مخيماتهم [i].

بدأت عمليات النزوح القسري من الأراضي السورية عقب الأحداث الداخلية التي عصفت بسوريا، هذا البلد الآمن المستقر، فبعد صيف ٢٠١٢ بدأت موجات الهجرة والنزوح ، وكانت البدايات من مخيم درعا، ومنطقتي الحجر الأسود والتضامن غربي وشرقي مخيم اليرموك التي هجر منها أكثر من ثلثي سكانه بعد ضرب مسجد عبد القادر الحسيني الموجود في وسطه بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٦ [ii].

مع اشتداد المعارك وغياب الأمن والأمان وسقوط الآلاف من الجرحى والشهداء ، إضافة إلي الحياة الاقتصادية والصحية التي ألقت بظلالها علي اللاجئين الفلسطينيين ، نتيجة فقدان عملهم وزيادة البطالة ، دفعت اللاجئين إلي عمليات النزوح والهجرة عن مخيماتهم إلي أماكن أكثر أمانا داخل سوريا وخارجها، فأنتقل اللاجئون إلي مخيمات أخري داخل الأراضي السورية، وآخرين غادروها إلي دول أخري كلبنان ، والأردن، وقطاع غزة، وتركيا، والدول الأوروبية والاسكندنافية، وهناك الكثير من الدول التي رفضت استقبالهم بحجج واهية [iii].

نزحت عائلات بأكملها، وانعكست آثارها علي المخيمات الفلسطينية الأخرى وعلي حياتهم، فقد أشارت تقارير صادرة عن مسئولين الأونروا، في اجتماع اللجنةالاستشارية للوكالة في منطقة البحر الميت بغور الأردن، وبحضور مدير عملياتها فيلبوا غراندي، ومديري مناطق عملياتها الخمس، وممثلين الدول المانحة، أن حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني من أصل ٥٠٠ ألف يعيشون في ١٣ مخيما سوريا، باتوا بحاجة ماسة ومستمرة للغذاء والدواء والكساء، وشرد حوالي ١٢٠ ألفا إلي خارج سوريا للإقامة في مخيمات واقعة علي الحدود مع لبنان وتركيا والأردن[iv].

وكذلك أشارت المصادر نفسها إلي أن حوالي (٣٠) مدرسة قد تعرضت لأضرار أوقفتها عن العمل من أصل (١١٨) مدرسة تابعة للأونروا في المخيمات الفلسطينية، في حين أغلقت خمس مؤسسات أخري غير تعليمية تابعة للأونروا نتيجة تعرضها للقصف .[v]

كما أشارت التقارير لمأساة أخرى، تعرضت لها ٦٥٠ عائلة فلسطينية لجأت من العراق لمخيمي النيرب وعين التل في حلب، وباتت تعاني من وضعا صعبا نتيجة الاوضاع في سوريا، وفي دراسة اخري تؤكد ان نتيجة اندلاع القتال في سوريا خلق اكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فروا الي المناطق المحيطة من السوريين والفلسطينيين، ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين لوحدهم حوالي نصف مليون لاجئ [vi].

وبالتالي بات واضحا أن استمرار الصراع في سوريا سيؤدي إلي المزيد من المعاناة للاجئين الفلسطينيين، بما فيها مخاطر التهجير، وإزالة المخيمات عن الوجود، وسحب بعض الحقوق القانونية، حيث يقدر عدد النازحين من سوريا إلي لبنان ٣٨ألف فلسطيني، وإلي الأردن ٥٠٠٠، وإلي مصر ٩٠٠٠، وآلاف آخري إلي العراق وتركيا، ودول أخري[vii].

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث كونه يعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا في سوريا سنوات طويلة، ليتعرضوا بعدها الي نكبة جديدة عصفت بحياتهم ومستقبلهم، وانعكست آثارها علي أوضاعهم المختلفة، وبداية رحلة اللجوء والتشرد والمعاناة في الدول الأخرى، حيث تعرضوا لمضايقات وتقصير زاد من معاناتهم سوءا وظلما، يتطلب جهودا صادقة من جامعة الدول العربية والجهات المعنية لحل مشكلتهم والتخفيف من معاناتهم.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في انعكاسات هذه الأزمة الحاصلة في سوريا علي اللاجئين الفلسطينيين النازحين منها، وآليات تفاعل الدول التي استضافتهم في التخفيف من معاناتهم وتسهيل استقبالهم وتوفير الحماية لهم ولعل التساؤل الرئيسي:

ما هي الدول التي نزح اليها اللاجئين الفلسطينيين من سوريا خلال الازمة في سوريا، وكيف تعاملت معهم وخففت من معاناتهم؟

أهداف البحث:

- توضيح أهم الدول التي نزح اليها اللاجئون الفلسطينيون من سوريا.
- بيان كيفية التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين من قبل الدول التي نزحوا اليها.
- حث الجهات المسئولة بالعمل السريع من خلال جهات الاختصاص، لتوفير الحياة الكريمة لهم والتخفيف من معاناتهم.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي حيث عمد الباحث لوصف حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من سوريا، وتحليل أوضاعهم المختلفة، للخروج برؤية حول طبيعة معاملتهم في الدول التي نزحوا اليها.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث الي مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول الدول المجاورة التي نزح اليها اللاجئون الفلسطينيون من سوريا كلبنان والاردن وتركيا، وتناول المبحث الثاني مناطق اخري كمصر بالإضافة لمناطق متفرقة اخري.

المبحث الأول:

الدول المجاورة التي نزح اليها اللاجئون الفلسطينيون من سوريا

بعد تصاعد الأحداث الداخلية في سوريا، واشتداد وتيرة المواجهات المسلحة وتصاعد الأزمة في سوريا، واستهداف المخيمات الفلسطينية داخل سوريا سواء اليرموك أو المخيمات الأخرى وسقوط العشرات بل المئات من الضحايا، إختار اللاجئون الفلسطينيون إسوة بإخوانهم السوريين الهروب من جحيم الموت المحقق لتبدأ مرحلة النزوح واللجوء للدول المجاورة وهي كالتالي:

أولا: اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا إلي لبنان

بدأ تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان في يوليو ٢٠١٢، بعد سلسلة من الهجمات بقذائف الهاون علي اللاجئين في مخيم اليرموك اسفر عن مقتل حوالي ٢٠ شخص، وازداد النزوح في ديسمبر كانون الأول عام ٢٠١٢ عندما قصفت الطائرات السورية مسجد ومدرسة داخل مخيم اليرموك [viii].

تشير التقارير أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى لبنان حتي تاريخ الثالث من شهر أيلول ٢٠١٢، يقدر بحوالي ١٨٠٠ عائلة فلسطينية ، معظمهم من مخيم اليرموك، ومنطقة السيدة زينب والحجر الأسود، وهناك إحصائيات غير رسمية تتحدث عن دخول (٧٠٠٠) مواطن فلسطيني إلى لبنان [ix].

وهناك تقارير صادرة عن وكالة الأونروا في عام ٢٠١٥، تتحدث عن ٤٤،٠٠٠ لاجئ فلسطيني وصلوا لبنان [x].

استقر اللاجئون الفلسطينيون النازحون من سوريا في المخيمات القريبة من الحدود مع سوريا، في مدينة طرابلس (في مخيمي البارد والبداوي)، والبقاع (مخيم الجليل)، وكذلك مخيمات بيروت وصيدا وصور، حيث استقروا عند أقارب لهم، أولدي عائلات استضافتهم، أو في بيوت ثم استئجارها من قبلهم.

تفيد اللجان الشعبية التي تتابع أوضاع اللاجئين النازحين من سوريا داخل لبنان، أن ما عدده ٣.٦٦٠ فلسطينيا هربوا من الصراع الدائر في سوريا، وصل منهم حوالي ٥٠٠٠ لاجئ إلى منطقة البقاع، وتوزعوا علي مخيم الجليل الذي استضاف ٣٦١٦ لاجئ، وطرابلس التي استضافت في مخيمي البداوي ٢٤٩٢ لاجئا، ومخيم نهر البارد ١٣١٦ لاجئا، في حين استضافت مخيمات بيروت في مخيم برج البراجنة ٢٦٢٨ لاجئا، ومخيم شاتيلا ٢٠٠٠لاجئ، ومخيم مارالياس ٧٣٢ لاجئ، كما يوجد أربعة تجمعات رئيسية، وهي مخيم عين الحلوة ويؤوي ٧٨٧٦ لاجئ، ومدينة صيدا تستضيف ١٣٠٤ لاجئ، ومخيم المية ومية ويؤوي ١٠١٢ لاجئا، إضافة لمجتمع وادي الزينة ويستضيف ٢١٦٠ لاجئا[xi].

وتستضيف منطقة صور في تجمعاتها السبع، شبريحا التي تستضيف ١٤٤لاجئا، ومخيم الرشيدية ٣٩٢ لاجئا، ومخيم البص ٣٦٨ لاجئا، ومخيم برح الشمالي ٢٥٠٠ لاجئا، القاسمية ١٧٢ لاجئا، وجل البحر ٧٨ لاجئا. وحسب تصريح الأونروا وعلي لسان الناطقة باسمها في لبنان هدي سمرا صعيبي ، تقول أن عدد اللاجئين الذين نزحوا إلى لبنان منذ بدايات الاحتجاجات بلغ حوالي ١٨ ألف لاجئ يتوزعون علي المناطق اللبنانية وبنسب أعلي في مناطق البقاع ومدينة صيدا في الجنوب [xii].

وحذرت صعيبي من أن حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي معاناة، بل أزمة إنسانية في ظل تفشي الفقر أصلا داخل المخيمات، وأن الأونروا قدمت لنحو ١٧ ألف لاجئ ٧٠٠ مساعدة مالية بقيمة ٤٠ دولار للشخص الواحد، وطرد غذائي بقيمة ٢٥ دولار، الأونروا تعمل علي جمع المزيد من الموارد لإعالتهم والتخفيف من معاناتهم[xiii].

وحسب تقدير ملفات الأمن العام علي الحدود والمطار، تفيد أن النازحين من سوريا الذين لجئوا إلى لبنان يقدر عددهم حوالي ٢٠٥٠٠ شخص. (xiv) وحسب تقدير دائرة شئون اللاجئين الفلسطينيين بمنظمة التحرير الفلسطينية بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان ما يقارب 50ألف لاجئ توزعوا علي المخيمات الفلسطينية في لبنان عند أقاربهم، أو هاجروا خارج لبنان نتيجة الظروف المأساوية التي يعيشونها (xv).

ومن جانب آخر وفي إطار الاتصالات الرسمية مع السلطات اللبنانية، والقوي السياسية الفلسطينية سمح للفلسطينيين بتسهيل معاملات دخولهم، ومكوثهم دون مقاضاة أو ترحيل بسبب الظروف الاستثنائية، لحين إيجاد صيغة قانونية لحالتهم، في حين أن الدولة اللبنانية لم تقدم أي شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية سواء عن طريقتها أو عبر غيرها من المؤسسات الاجتماعية كما فعلت مع اللاجئين السوريين (xvi).

السياسات اللبنانية الحالية اتبعت سياسية التهميش الشديد للفلسطينيين في البلاد، فدبلا من ان يكون اللاجئين الفلسطينيين جزءاً من مجموعة اللاجئين من سوريا، رغم حاجتهم إلى الحماية من الحكومة اللبنانية إلا أنها وضعتهم في مجموعة مهمشة دون أن تعترف بحق الحماية لجميع الفارين من النزاع السوري (xvii).

واعتبرت الحكومة اللبنانية أن مسئولية رعاية اللاجئين الفلسطينيين، هي مسئولية الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث وقفت الدولة اللبنانية موقف المتفرج، ولم تقم بواجبها الإنساني تجاه اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، بل أعلنت عدم قدرتها علي توفير أي مساعدات، وقامت بإغلاق الحدود بحجة الخوف من استقرارهم الدائم في البلاد، ويقول اللاجئين الفلسطينيين أن سوء معاملتهم التي تعرضون لها عند المعابر الحدودية وفي الدوائر الرسمية، بات واضحا علي نية الأمن اللبناني بمنع دخولهم للأراضي اللبنانية (xviii).

وفي إطار آخر، أجرت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) دراسة ميدانية، أكدت لجوء حوالي ١٨٣٧ عائلة فلسطينية إلى لبنان من سوريا حتي أيلول ٢٠١٢ م، وأن هذا الرقم جاء من خلال بيانات وكشوفات اللجان الشعبية والمؤسسات الخيرية، وتقديرات الأمن العام، وكذلك الأونروا، إضافة إلى مندوبو المؤسسة في المخيمات ميدانيا، واعتبرت أن معاناة اللاجئين تتلخص في التالي [xix]:

- السكن / سكن اللاجئون عن أقاربهم في المخيمات، وهذا أضاف لهم عبئا جديدا، والبعض استأجر غرفا بمبالغ مالية، في حين من لم يستطع تعذب كثيرا ، وبالتالي مأساة جديدة، وأسر بلا مأوي.
- في تسجيل أبناء النازحين في المدارس والجامعات، معاناة أخري، وما يترتب عليها من أعباء.
- عدم وجود منازل للإيجار داخل المخيم، وبالتالي البقاء في العراء.
- عدم وجود مساعدات عينية أو مادية للنازحين الفلسطينيين، بشكل منتظم، لا من الدولة اللبنانية التي لم تلتزم باتجاههم، ولا من جهات أخري.
- كذلك هناك مخاطر صحية، ناتجة عن ظروف السكن الغير صحية، وعدم شمولهم بالرعاية الصحية، التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في لبنان، فالأمراض تطال الأطفال والمرضى، علاوة علي ذلك لا حماية قانونية لهم.

كما أن العائلات التي لا يوجد لديها أقارب في المخيمات اللبنانية قامت باستئجار منازل بمبالغ عالية، مما دفعها لبيع مدخراتها وذهبها لتتمكن من العيش، علاوة علي أن القيمة الشرائية للعملة السورية تدنت مقابل ارتفاع الأسعار في السوق اللبنانية، بالتالي العائلات التي ليس لها قريب فهي في خطر شديد ومعاناة شديدة.

عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان حتي تاريخ ٢٠١٢/٩/٣ [xx]:

جدول رقم (١)

الرقم	اسم المخيم	عدد العائلات	عدد اللاجئين
١	مخيم المية ومية	٥١	١٨٠
٢	مخيم عين الحلوة	٧٣١	١٢٧٥
٣	مخيم شاتيلا ، صبرا ، أرض جلول	٢٢٠	٨٥٨
٤	مخيم مار الياس	١١	٤٧
٥	مخيم برج البراجنة	٢٠٠	٧٩٠
٦	مخيم الجليل	٢١٨	٧٦٨
٧	مخيم البداوي	٢٠٠	٧٠٠
٨	مخيم نهر البارد	١٢٥	٣٩٥
٩	مخيم برج الشمالي	٨٠	٣٤٣
١٠	مخيم الرشيدية	٣٣	١٣٤
١١	مخيم البص	٤٦	٧٥
١٢	تجمعات الساحل	٧٦	٢٨٨
١٣	وادي الزينة	١٦٠	٦٢٤
١٤	تجمعات البقاع الأوسط	١٠٠	٣٨٠
المجموع		**١٨٣٧**	**٦٨٥٧**

ثانيا: اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا إلي الأردن

بعد اشتداد القتال في مخيم اليرموك تحديدا، أصبح نزوح الفلسطينيين قسرا إلي الأردن، حيث ازدادت المعاناة وتضاعفت المخاطر، الأردن بدورها شددت علي دخولهم الأردن في بداية الأمر معتبرة ذلك خطا أحمر وبحجج واهية، فأعلنت في كانون الثاني٢٠١٣ الحكومة الأردنية رسميا عدم دخول اللاجئين

الفلسطينيين القادمين من سوريا، وفي وقت لاحق اللاجئين الفلسطينيين الفارين من النزاع في سوريا من دخول البلاد بطرق رسمية [xxi].

أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين وفدوا إلي الأردن، مازالت في إطار التقديرات والتوقعات فهي غير معروفة، فهناك تقديرات تقدر عن ١٠٠٠ نازح، والأونروا تتحدث عن ٣٥٠ نازحا تقدم خدماتها لهم، الحكومة الأردنية تتحدث عن عبور ١٥٠ لاجئا فلسطينيا السياج الحدودي بين سوريا والأردن [xxii].

منظمة حقوق الانسان ومن خلال رصدها لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين علي الحدود الاردنية مع سوريا، تقول أنه رغم من الحظر المفروض علي دخول اللاجئين الفلسطينيين إلا أنهم يدخلون الأردن عبر المعابر الحدودية الغير رسمية بالاعتماد علي المهربين.[xxiii]

دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية وعلي لسان رئيسها الدكتور زكريا الأغا، قدرت عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين دخلوا الأردن بحوالي ٤٠٠٠ لاجئ فلسطيني [xxiv].

وأيا كان العدد فلا تقديرات حقيقية ولا أرقام دقيقة، ولكن الأهم أن اللاجئين الفلسطينيين هم موجودين في تجمع حصري يسمي مركز سايبرستي، وهو يقع بالقرب من جامعة العلوم والتكنولوجيا، في منطقة إربد الأردنية الشمالية، ويضم هذا المركز نحو ٢٠٠ لاجئ فلسطيني، ويعتبر مركز سايبرستي، هو إحدى ثلاث مناطق صناعية، تقرر إقامتها في منطقة إربد وغيرها من الأردن بقرار من الكونغرس الأمريكي ١٩٩٧، بهدف تشجيع السلام، من خلال مشروعات أردنية وإسرائيلية تحفز الاستثمار، وتوفر فرص عمل للأردنيين، ويوجد فيه مبان سكنية معدة لعمال المشاريع، ومرافق أخرى كالمطاعم ومراكز التسوق .

السلطات الأردنية تفرض بدورها إقامة جبرية علي اللاجئين في هذا المركز، وكذلك مخيمات أخري مؤقتة داخل المدينة، مما اضطر عدد من العائلات المحتجزة بداخله إلي الهرب داخل المدن الأردنية، وأصبحوا مطلوبين لقوات

الأمن الأردنية، هذه هي صورة معاملة اللاجئين في الأردن القادمين من سوريا، معاناة أخري مأساة أخري .

باحثة لدي الأونروا، تقول أن أعداد اللاجئين بقدر بحوالي ٣٤٤٨ لاجئا فلسطينيا، في حين يدور الحديث عن أعداد أكبر بعد أحداث مخيم اليرموك [xxv].

وتشيد بعض الدراسات إلي أن صعوبة تفسير أعداد اللاجئين الفلسطينيين، يرجع إلي انصهار عدد من اللاجئين الفلسطينيين مع إخوانهم اللاجئين السوريين، وكذلك دخول أعداد من اللاجئين الفلسطينيين إلي مخيم الزعتري، دون الكشف عن وثائقهم الفلسطينية، حتي لا يتم إعادتهم إلي أوضاع سورية مأساوية [xxvi].

وحول المساعدات التي تقدم لهم، يشار إلي أن المنظمات الانسانية تقدم مساعدات اللاجئين المعروفين لديها، في حين أن هناك أعدادا من اللاجئين غير معروفي مكان الإقامة، مما يعرضهم لصعوبات غذائية ومعيشية جمة، في حين تقدم الأونروا دولارا واحدا يوميا لكل شخص يقيم في مركز السايبرستي وهذا لا يكف في ظل أوضاع نفسية وإنسانية يعيشها اللاجئين [xxvii].

حيث تعتبر الأردن انها ليست المكان لحل مشاكل إسرائيل، فمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتحمل نتائجها إسرائيل التي هجرتهم، ومن حق الفلسطينيين العودة إلي بلدانهم الاصلية، أو يجب عليهم البقاء في سوريا حتي نهاية الازمة[xxviii].

ثالثا: اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا إلي تركيا

تركيا هي إحدى دول الجوار السوري لجا إليها الفلسطينيون مع إخوانهم السوريين، وهناك أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين لجؤا إليها وخرجوا منها إلى الدول الأوربية ودولا أخري، ليست هناك أية إحصائيات حول أعداد اللاجئين الذين دخلوا الأراضي التركية نزوحا من سوريا، كما أن دخول الأراضي التركية ارتبط بطبيعة النظام، حيث قبل استلام حزب العدالة والتنمية وضعت قيود علي

سفر الفلسطيني إلى تركيا، منها حجز سفر مسبق وكفالة بنكية، وغيرها من القيود التي تعيق حركة دخولهم إلى أراضيها.

المرحلة الأخرى التي تلت تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم، أصبحت تأشيرات الدخول أسهل بكثير، حتي يستلزم الأمر وثيقة سفر صالحة لمدة ستة أشهر، وبالنسبة للحصول علي تأشيرة التحصيل العلمي، فقط يلزم الطالب الحصول علي موافقة احدي الجامعات التركية (xxix).

في حين تفيد إحصائيات أخري صادرة عن وكالة الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا تركيا وأوروبا من سوريا يقدر بحوالي ٤٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني حتي العام ٢٠١٥ (xxx).

يعيش اللاجئين الفلسطينيين أوضاعا معقدة بعد هذه الرحلة الطويلة من المعاناة والتهجير القسري لهم من سوريا إلى الدول المجاورة، حيث خسروا أعمالهم ومنازلهم وممتلكاتهم، وخسروا الصفة القانونية التي تمتعوا فيها لفترة طويلة في سوريا، حيث عاشوا حياة شبه مستقرة فيها، ليعودوا اليوم إلى معاناة وتشريد ولجوء جديد، الكل يتعامل بتمييز بينهم وبين السوريين وأوضاعهم تتأزم يوما تلو الآخر، والأونروا لم تعد تستطع استيعابهم في ظل برامج التقليص في خدماتها، وشكواها المتزايدة من نقص الإمكانيات، والدول العربية تتخلي عن اللاجئين الفلسطينيين تحت ذريعة فزاعة عدم التوطين، الكل يتحمل مسئولية، والانقسام السياسي الفلسطيني يلقي بظلاله علي أوضاعهم ومعاناتهم، كلا الطرفين يحمل الأخر المسئولية عن رعاية اللاجئين، ولكن السجال دائر والصراع مازال مستمرا، وامكانية عودتهم إلى وطنهم الثاني سوريا، ما زالت مبددة.

المبحث الثاني:

اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا الي مصر ومناطق متفرقة اخري

بعد ازدياد وتيرة الهجرة والنزوح للدول المجاورة كلبنان والأردن وتركيا، وجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم في واقع مرير وتمييز قاتل بينهم وبين

إخوتهم السوريين، فبدل من استقبالهم والتخفيف عنهم تركوا أمام الحدود لعدم السماح لهم بالدخول إلي بعض الدول بحجج وأوهام وتمييز بينهم وبين السوريين، قرر البعض منهم وممن يحملون جوازات السفر المصرية بالتحديد بالسفر إلي مصر ومنها إلي أوروبا عبر البحار حيث واجه العديد منهم الموت في عرض البحر، أو الي قطاع غزة سواء بالطرق الشرعية أو غير الشرعية عبر أنفاق الموت وهي كالتالي:

أولا: اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا إلى مصر

مصر هي أولي الدول العربية التي سهلت دخول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى أراضيها، شريطة أن رب الأسرة قد تجاوز الأربعين عاما، وأعفت النساء من الحصول علي تأشيرة دخول، وضرورة مرافقة الأبناء الذكور الذين تجاوز عمرهم أل ١٨ عاما الأسرة، وحسب تقدير دائرة اللاجئين بمنظمة الحرير الفلسطينية لا توجد هناك أية إحصائيات رسمية ودقيقة عن أعدادهم، فمصر دخلها عدة ألاف من اللاجئين الفلسطينيين كممر إما للخروج إلى أوربا والموت في عرض البحار، أو الدخول إلى غزة بطرق غير مشروعة [xxxi].

يواجه النازحون الفلسطينيون من سوريا ألم الغربة ومأساة الحياة ومعاناة مستمرة، وهي تتعلق بالإقامة والعمل والتعليم وحتى السكن، وبمرور الوقت تتفاقم الأزمة، ويرتفع سقف المعاناة، حيث تخلت عنهم الأونروا واعتبرت أن مصر ليست في نطاق أعمالها، مما دفع إلى تعال الأصوات لوضع حد لمعاناة الفلسطينيين، وكانت البداية باعتصامهم أمام مقر السفارة الفلسطينية بالقاهرة تعبيرا عن سخطهم [xxxii].

وتشير التقديرات إلى أن عدد النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى مصر، يقدر بحوالي ١٥ ألف لاجئ فلسطيني، في حين تفيد تقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أن عددهم يقترب من ٨ آلاف نازح فلسطيني [xxxiii]. في حين تفيد إحصائيات أخري صادرة عن وكالة الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين

وصلوا مصر من سوريا يقدر بحوالي ٤٠٠٠ لاجئ فلسطيني حتي العام ٢٠١٥ (xxxiv).

الفلسطيني اللاجئ من سوريا في مصر، يعاني معاناة مضاعفة يما يعانيه أخوه السوري ، فهو لا يطالب سوي معاملته أسوة باللاجئين السوريين في الإقامة والصحة والتعليم، فهم محرمون من أبسط الحقوق الإنسانية، حيث يعانون معاناة كبيرة من أجل استئجار منزل، وحسب إمكانياته المادية والتي هي أصلا محدودة، والحصول علي عمل صعب جدا، البطالة عالية والرواتب متدنية نسبيا، وهم يتمنون العودة لمخيماتهم، في حيث لا مؤسسات دولة ولا أهلية تعتني بهم، ولا أحد يقدم لهم مساعدات، والأخطر أنهم لا يعدون من طرف الدولة المصرية لاجئين بل مقيمين إما بغرض السياحة أو الدراسة أو العمل، وحتي مؤسسات اللاجئين في مصر لا تعترف بهم، وتبلغهم أنهم من مسئوليات الأونروا، فهم أيتام بدون راع ولا معين يساعدهم علي صعوبات المعيشة، وحتى إقامتهم يطالها تعقيدات للحصول عليها بعد الحصول علي الأوراق الثبوتية من سوريا، ومن السفارة الفلسطينية وغيرها، وبعد الحصول عليها تقف مرة أخري، أمام مراكز الاقامات لتنتظر دورا، في ظل الضغط عليها، وبعد تسليمها تنتظر فترات قد تتأخر لأكثر من شهر وقد تتكرر المعاناة في الحصول علي جوازات السفر (xxxv).

مؤسسات حقوقية أوروبية عبرت عن قلقها البالغ من المعاملة السيئة التي تلقاها قرابة تسعة آلاف لاجئي فلسطيني قدموا إلى مصر هربا من الصراع الدائر في سوريا منذ عامين، في حين قال المرصد الأور ومتوسطي لحقوق الإنسان في بيان مشترك مع تجمع " راصد فلسطيني سوريا " أن السلطات المصرية تمارس تميزا واضحا ضد الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية، حيث لا تتم معاملتهم علي قدم المساواة مع اللاجئ السوري، وذلك بصورة تهدد أمنهم وتخلق تعقيدات في وضعهم القانوني علي المدى البعيد.

في حين أوضح البيان " أن اللاجئ الفلسطيني الذي يحمل وثيقة سفر سورية، لا يسمح له بدخول الأراضي المصرية إلا عبر المطار، الأمر الذي يمثل

تعقيدا لوضعهم في ظل إغلاق مطار دمشق بشكل دوري، كما أن الفلسطينيين القادمين عبر تركيا أو لبنان، يتم احتجازهم بشكل تعسفي قبل أن يتم ترحيلهم إلى الجهة التي قدموا منها "(xxxvi).

تمارس الدولة خطأ فادحاً بحق اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، فهي تميز بينهم وبين إخوانهم من اللاجئين السوريين، وتمنع تسجيلهم كلاجئين مستفيدين من خدمات المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، بحجة أنهم فلسطينيون ويتبعون ولاية الأونروا حسب إعلان وزارة الخارجية المصرية، وهي تغفل تماما أن مصر خارج نطاق عمليات الأونروا، وبالتالي لا تقدم لهم أي خدمات أو مساعدات كما أنه يحرم اللاجئين الفلسطينيين من حقهم بالحصول علي الإقامة الميسرة داخل الأراضي المصرية، إلى جانب الحق بالمعونات والرعاية الصحية المخصصة للاجئين أوقات النزاعات (xxxvii).

ثانيا: اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا إلى مناطق متفرقة أخري

لا توجد أي إحصائيات دقيقة عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من الصراع الدائر في سوريا إلى دول الجوار، ثم إلى دول الأوروبية، والإسكندنافية، حيث هجروا بطرق مشروعة وأخري غير مشروعة، وسقط منهم الشهداء هم وعائلاتهم مما حاولوا التسلل عبر البحار هربا من جحيم اللجوء وطلبا للحياة، حيث تتزايد الهجرة الغير شرعية من العديد من الدول العربية إلى أوروبا عبر قراصنة البحر، نجا منهم من نجا ومات المئات منهم غرقا .

كما أن هناك أعداد من اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من سوريا، واستطاعوا الوصول إلى الأراضي المصرية هربوا من واقعهم داخل مصر، إما متجهين لأوروبا عبر البحر، أو إلى قطاع غزة عبر بوابات غير شرعية من أجل أن يبقوا علي قيد الحياة، في ظل ظروف اقتصادية صعبة وواقع مأساوي يندي له الجبين.

وحسب إحصائيات دائرة اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية وعلي لسان مسؤولها الدكتور زكريا الاغا قال" أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا قطاع غزة بطرق رسمية وغير رسمية يتراوح بين ألف إلى ألف ومئتي لاجئ (xxxviii).

وحسب تقرير دائرة شئون اللاجئين الفلسطينيين بقطاع غزة، تقدر عدد العائلات النازحة الذين وصلوا الي قطاع غزة حتي نهاية العام ٢٠١٥ تقدر بحوالي ١٤٢٠عائلة (xxxix).

في حين تفيد إحصائيات أخري صادرة عن وكالة الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا غزة من سوريا يقدر بحوالي ١٠٠٠ لاجئ فلسطيني حتي العام ٢٠١٥ (xl).

وهناك أعداد اخري من اللاجئين الفلسطينيين وهم بالتحديد من فئة اللاجئين الفلسطينيين الذين قدموا في السابق من الكويت والعراق، انتقلوا إلى الحدود السورية العراقية، حيث عاشوا حتي عام ٢٠١٣ في خيام علي الحدود ولم يسمح لهم بالدخول إلى العراق، في حين استطاعت وفود دولية من ادخال بعض العائلات في حين انتقلت عائلات أخري للسودان واليمن (xli).

وخلال مقابلتي لبعض هذه العائلات الفلسطينية التي دخلت إلى قطاع غزة هربا من حجم الموت، وخطر الصراع المحتدم في سوريا، وصراع البقاء في الأراضي المصرية دون مساعدة ولا معيل، وحيث كانوا شهود عيان علي حجم المعاناة والمأساة التي عاشوها بعد اندلاع الاحتجاجات في سوريا، وبعد نزوحهم منها إلى الدول الأخرى، وقطاع غزة، حيث كان لهم الحديث التالي(xlii):

مقابلة مع السيدة ايناس محمد دوحان والتي كانت تقيم في مخيم اليرموك قبل نزوحها إلى قطاع غزة، وصفت حالتهم بالمأساة الحقيقية، حيث قالت " كنا نعيش في وطننا الثاني سوريا مستقريين، ليس لدينا إشكاليات، بعد الأحداث عشنا هجرة ثانية شعرنا بمرارتها، فنحن نعيش في تشتت لا هوية ولا مكان ولا امل في الحياة، مخيم اليرموك دمر ولم يبقي فيه سوي العجزة والاطفال، والفقراء من

يمتلك المال استطاع اصطحاب عائلته والخروج، ومن لم يستطع بقي ينتظر مصيره، حتي الخروج يتطلب تصريح من الجهات الامنية المسيطرة علي المخيم كالجيش الحر وداعش وجبهة النصرة، ولجا سكان المخيم إلى الدول الاوربية ومنهم إلى تركيا او لبنان او الأردن". وعند سؤالها عن حال اللاجئين الفلسطينيين في إطار السيناريوهات السابقة أجابت "حال اللاجئين بالتأكيد سيكون أفضل في حالة بقاء النظام، أما في حالة سقوطه سيعيشون مأساة أخري، وسيضيعون أدراج الرياح، وفي حالة بقاء الأزمة ستكون حياتهم بدون أمل ولا تعليم وستزداد ظروفهم وأوضاعهم قهرا ومعاناة".

السيدة أم محمد وهي أيضا من سكان مخيم اليرموك وصلت لقطاع غزة عام ٢٠١٣ تقول "ما حدث في مخيم اليرموك يتحمل الجميع مسئوليته من فصائل ونظام، لا دور للفصائل، كنا نعيش قبل الأزمة بشكل ممتاز لا فرق بين فلسطيني وسوري، حياة مستقرة".

وعند سؤالها عن تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني عليهم أجابت " نعم الانقسام له تأثير سيء علينا ولو توحد الفلسطينيين لتغيرت أوضاعنا وتغير التعامل معنا بعد الأزمة، بالتأكيد سيكون لنا مرجعية سياسية واحدة وموقف واحد".

وعن مستقبل اللاجئين في سوريا قالت ام محمد " اللاجئين قبل الأزمة كانوا يعيشوا حياة مندمجة مع الشعب السوري، وكانت حياتهم جيدة قياسا باللاجئين في الدول الأخرى، ولا اعلم ماذا سيكون مصيرهم حال سقط النظام، ولكن في ظل بقاء الأزمة ستبقي حياتهم في قهر وظلم وتشتت ومعاناة قاسية لا توصف".

وحول الجهات التي قدمت لهم خدماتها أثناء نزوحهم أجابت " ليس لدي معلومات عن أي مساعدات قدمت من السلطة أو الفصائل اثناء حصار المخيم، نحن وصلنا غزة بطريق غير شرعية وانتقلنا لحياة اخري في غزة لنبدأ من الصفر، والآن الأونروا تصرف لنا بدل ايجار وبشكل غير دوري، نحن نعيش

بدون عمل الان ولا مصدر للدخل ونعتمد علي المساعدات الاغاثية التي تقدمها الأونروا".

مواطنة أخري تدعي أم أنس كانت تسكن مخيم اليرموك قالت " كنا نعيش قبل الأزمة حياة سعيدة ونحن محسودين عليها، سوريا دولة الحياة فيها بسيطة ورخيصة، وما حدث هو مؤامرة علي سوريا، نحن الفلسطينيون مدينون للنظام السوري الذي وفر لنا حياة كريمة وآمنة فيها حقوق كالشعب السوري، ما حدث في مخيم اليرموك هو بسبب الإرهابين الذين فروا إليه، وحماس والجبهة الشعبية القيادة العامة هم من يتحمل المسئولية، والانقسام السياسي الفلسطيني له أثار سلبية علينا، اليوم لا أمان لنا في سوريا نحن مستهدفين من المعارضة ومن النظام لا أحد يثق بنا، نزح الناس خارج بلدهم سوريا وبقي الاخرون من الفقراء وذوي الدخل المحدود هناك لمواجهة مصير مجهول".

مواطنة أخري تدعي جيهان محمد من سكان مخيم اليرموك وصلت قطاع غزة بتصريح خاص ومتزوجة من فلسطيني مقيم أصلاً في غزة وكان يعيش بسوريا قالت " اللاجئ الفلسطيني في سوريا أفضل من أوروبا من حيث التعليم والصحة والعمل، وفي إطار الحقوق المدنية التي منحها النظام لنا، فلنا حق التملك والمتاجرة والمقاولة، نحصل علي كافة الامتيازات التي يحصل عليها السوريين أنفسهم، ما حدث هو مؤامرة علي سوريا وعلي الدول العربية، نحن كفلسطينيين لسنا معنين بالأحداث التي تجري من مصلحتنا النائ بالنفس عنها، وما حصل في مخيم اليرموك يتحمل مسئوليته الجيش الحر الذي دخل المخيم مما اضطر جيش النظام لقصفه، الانقسام الفلسطيني انعكس علينا، فلا موقف موحد، نزح اللاجئون إلى الدول المجاورة وإلى أوروبا عبر البحار، من يمتلك المال نزح داخل سوريا ومن لا يمتلك شق طريقه لمصير مجهول، أعيان المخيم دعت إلى تشكيل لجان شعبية لنأي أهل المخيم عن المشاكل، بقاء النظام هو مصلحة للاجئين الفلسطينيين، أما في حالة سقوطه فالمصير مجهول، ولكن إذا استمرت الأزمة سيزداد النزوح وستزداد الأوضاع سوءً، داعش وجبهة النصرة عملت علي

تعطيل أي اتفاق يجنب المخيم المأساة، حدثت تفاهمات بين الجيش الحر وقوات النظام علي تجنيب المخيم إلا أنهم عطلوا ذلك".

الناشط الاجتماعي م. محمد الشيخ، رئيس مجلس إدارة جمعية حقي الخيرية خلال مقابلة معه يقول "حال الفلسطينيين قبل الأزمة لا يختلف عن السوريين، تمتعوا بكافة الحقوق السياسية والقوانين التي تنظم العلاقة مع الفلسطينيين ساوت بينهم وبين مهم في حكم السوريين، وبالتالي لم تتجرأ أي حكومة سورية بتغيير هذا القانون، اللاجئين الذين خرجوا لسوريا كانوا مستقريين أكثر من دول الجوار الأخرى، تمتع الناس بكامل حقوقهم، حصل اللاجئين علي فرص العمل دون قيود، حصل اللاجئين علي حق التنقل من وإلى سوريا، باستثناء لاجئين عام ١٩٦٧ التي تعود أصولهم من غزة ويحملون اقامات مؤقتة ولا يحق لهم مزاولة العمل الرسمي، أما بعد الأزمة أصبحت أوضاعهم مأساوية وأصبح رأس الفلسطيني مطلوب" (xliii).

الخاتمة:

نزح اللاجئون الفلسطينيون من سوريا هربا من واقع الازمة في سوريا وتفاعلاتها التي كانت تحاصرهم تاركين خلفهم ماضي أليم، ومستقبل مجهول يخيم عليه الغموض نحو الدول المجاورة املين بالعيش بواقع افضل وحياة امنة، لكن احلامهم تبددت وانحسرت بعد استقبالهم الذي لم يكن بطريقة انسانية تخفف من معاناتهم بل في ظروف غامضة، تميز استقبالهم من بلد الي اخر وتعاملت كل دول معهم في اطار حساباتها الامنية والسياسية، بعيدا عن الدور الانساني المطلوب حسب الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين والنازحين الفارين من جحيم الحرب والصراع المتصاعد، فهم هربوا من جحيم الموت السريع نتيجة القصف والمواجهة العسكرية المسلحة علي الارض السورية ليوجهوا جحيم المعاناة ومرارة اللجوء والتهميش انتظارا للموت البطيء الذين فروا منه.

المراجع: -

١- مقابلة الدكتور زكريا الأغا عضو اللجنة التنفيذية رئيس ملف اللاجئين الفلسطينيين بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، فلسطين، غزة، بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٩.
٢- نبيل السهلي ، فلسطينيو سوريا اللجوء والنزوح ا لقسري ، تحقيقات مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد٩، شتاء ٢٠١٤ ، ص١٣٩-١٤٠
٣- حسام شحادة ، فلسطينيو سوريا جحيم الاقتلاع وسيناريوهات المستقبل، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦.
٤- بلال عبد الحفيظ سلايمة، واقع الفلسطينيين في سوريا في ظل الأزمة، المهجرون الفلسطينيون من سوريا إلي خارجها، موقع حملة الوفاء الأوروبي أنظر:. http://www.europal.org/ar/2013/4/22.

٥- بلال عبد الحفيظ سلايمة / مصدر سابق .
6- Badil staff, (2014), Palestinian Refugees From Syria: Ongoing Nakba, Ongoing Discrimination, Al majdal Issue N.56.
٧- حسام شحادة نقلا عن وكالات . ٢٠١٣/١/٢٢ .
8- Erakat, Palestinian Refugees and the Syrian Uprising: Filling the Protection Gap During Secondary Forced.
٩- بلال عبد الحفيظ سلايمة، مصدر سابق .
١٠-وكالة الأونروا، أزمة سورية، النداء العاجل، أزمة سورية الاقليمية، ٢٠١٥/٢/١٥.
١١-حسام شحادة ، نقلا عن علامات اونلاين ٢٠١٢/١/٢٣ .
١٢-وكالة معا الإخبارية www.maannews.net.
.
١٣-حسام شحادة ، نقلا عن وكالة معا الإخبارية. www.mannews.net.

١٤-حسام شحادة نقلا عن موقع الأمن العام اللبناني علي شبكة الانترنت .
١٥-مقابلة سبق ذكرها مع الدكتور زكريا الأغا، بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٩.

١٦-حسام شحادة فلسطينيو سوريا ، جحيم الاقتلاع وسيناريوهات المستقبل ، مركز الأبحاث م. ت. ف ، ٢٠١٣ ، ص٤٠.

17- Badil staff , (2014), Palestinian Refugees from Syria: Ongoing Nakba, Ongoing Discrimination. AL majdal Issue N.56

18- Antonius Forouk Abo Kasem, The effect of the legal status of displaced Syrians in Lebanon: the ghost of awarding rights that may lead to naturalization, Lebanon Files, April 6, 2014.

١٩-مؤسسة شاهد اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان ، دراسة ميدانية ، أيلول ٢٠١٢ .

٢٠-حسام شحادة، نقلا عن مؤسسة شاهد، مصدر سابق،ص٤٤

21- Badil staff , (2014), Palestinian Refugees from Syria: Ongoing Nakba, Ongoing Discrimination. AL majdal Issue N.56

٢٢-صحيفة الرأي الأردنية ٢٠١٢/١/٢١ .

23- Human Rights Watch, Not Welcome, 15. Human Rights Watch as also documented how Palestinians circumvent Jordan's ban on entry . Ibid., 15_17.

٢٤-مقابلة سبق ذكرها مع الدكتور زكريا الأغا، بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٩.

٢٥-دائرة شئون اللاجئين، وكالات أنباء ٢٠١٣/٥/٧ .

٢٦-حسام شحادة ، فلسطينيو سورية، حجيم الاقتلاع وسيناريوهات المستقبل، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٣،ص٥٠.

٢٧-دنيا نيوز .
www.donianews.net .

28- Badil staff , (2014), Palestinian Refugees from Syria: Ongoing Nakba, Ongoing Discrimination. AL majdal Issue N.56

٢٩-حسام شحادة، مرجع سابق، ص٧٢.
٣٠-وكالة الأونروا، أزمة سوريا الإقليمية، النداء العاجل، ٢٠١٥/٢/٢٥.
٣١-مقابلة سبق ذكرها مع الدكتور زكريا الاغا، بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٩.
٣٢-حسام شحادة ، مصدر سابق ، ص٦٠ .
٣٣-موقع الأونروا علي شبكة الإنترنت . www.unrwa.org/arabic.php.
٣٤-وكالة الأونروا، أزمة سوريا الإقليمية، النداء العاجل، ٢٠١٥/٢/٢٥.
٣٥-حسام شحادة ، مصدر سابق ص٦٢-٦٣
٣٦-بيان للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (راصد) ٢٠١٣/٣/٢٩ .
٣٧-حسام شحادة، مصدر سابق، ص٦٧.
٣٨-مقابلة تم ذكرها مع الدكتور زكريا الأغا، بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٩.
٣٩-تقرير صادر عن دائرة اللاجئين الفلسطينيين بقطاع غزة، بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٩.
٤٠-وكالة الأونروا، أزمة سوريا الإقليمية، النداء العاجل، ٢٠١٥/٢/٢٥.
٤١-مقابلة مع الدكتور محمود الشاويش، عضو مجلس إدارة جمعية حقي الخيرية، فلسطين، غزة، بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٩.
٤٢-مقابلة مباشرة مع أسر فلسطينية هربت من سوريا إلى قطاع غزة ، وتحفظوا علي ذكر أسمائهم لدواعي أمنية وذلك بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦
٤٣-جمعية حقي الخيرية وهي مؤسسة شكلت لترعي اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا وليبيا واليمن ومقرها في قطاع غزة.